نشرة البرلمانات العربية

نشرة فصلية تصدر عن مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة من المؤسسات البرلمانية العربية وأعضائها.

العدد ٥
آذار/ مارس ٢٠١٠

الافتتاحية

يُعتبر البرلمان حجر الزاوية لبناء الديمقراطية الشاملة والتمثيلية. في البلدان الخارجة من النزاع والبلدان المارّة بمرحلةٍ انتقالية، تُلقى على عاتق البرلمانات أعباءٌ أثقل تشمل المساهمة في فضّ النزاع وبناء السلام، إضافةً إلى مواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

اضّطلع مجلس النواب العراقي منذ العام ٢٠٠٥ بدورٍ سياسي فاعل، فوفر مساحةً للحوار ما بين مختلف المجموعات وأرضيةً لحل النزاعات وبناء التوافق. وقد ساهم المجلس إلى جانب هذه المهمّة الأساسية، في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إصلاح الإطار القانوني. وفي هذا المجال، تُلقي السيدة عامرة البلداوي في مساهمتها القيّمة، وهي عضو سابق في مجلس النواب العراقي، الضوء على دور المجلس في إصلاح القوانين القائمة واعتماد قوانين جديدة لتعزيز الاقتصاد العراقي.

يغطّي هذا العدد من نشرة البرلمانات العربية مسيرة العراق الناجحة والمستمرّة نحو الديمقراطية، من خلال تنظيم الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس على الرغم من التحديات المطروحة. وقد برزت مشاركة المرأة الفاعلة في الانتخابات الأخيرة، بحيث حصلت بعض النساء على أصوات تجاوزت أصوات عدد كبير من الرجال المرشحين. في هذا الإطار، واحتفالاً باليوم العالمي للمرأة، يشدّد مقالٌ آخر يتناول الكوتا النسائية على أهمية نظام الكوتا كخطوة أولية لمعالجة سوء تمثيل المرأة في البرلمانات العربية.

إليكم، أيها القرّاء والمساهمون الأعزاء، خالص الشكر لدعمكم الدائم. نتوجّه أيضاً إلى البرلمانيين والممارسين على حد سواء ليشاطروننا تجاربهم وقصص النجاح في البرلمانات العربية، آملين أن نشجّع عدداً أكبر من الفاعلين على اتّخاذ الخطوات التي من شأنها أن تطوّر الممارسة البرلمانية في منطقتنا العربيّة.

في هذا العدد

٢ أخبار البرلمانات العربية

٤ تشريعات عربية

إضاءات: الكوتا النسائية في
٥ البرلمانات العربية: خطوة نحو معالجة سوء تمثيل المرأة

موضوع العدد:
٨ انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠

مساهمات برلمانية:
١١ البرلمان العراقي والتنمية الاقتصادية

١٥ نشاطات برلمانية

١٦ بناء المعرفة

ندعوكم لزيارة موقعنا:
www.arabparliaments.org

أخبار البرلمانات العربية

الجزائر

ندوة حول «صورة المرأة في الإعلام»، ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، الجزائر

نظّم مجلس الأمة بالتنسيق مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ندوة حول «صورة المرأة في الإعلام»، يوم الخميس ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، بمقر المجلس، حضرها رئيس وأعضاء مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني وعدد من أعضاء الحكومة ومعظم النساء الفاعلات في الحكومة والبرلمان إضافة إلى أساتذة جامعيين وإعلاميين وطلبة ساهموا في إثراء النقاش الذي دار بين المشاركين خلال هذه الندوة.

السودان

«دورة تدريبية للبرلمانيات حول مراقبة النتخابات العامة» في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠

نظم المجلس الوطني دورة تدريبية للبرلمانيات حول مراقبة النتخابات العامة في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ قدمت خلالها محاضرات حول النظام الانتخابي كآلية للمشاركة السياسية المتوازنة

والإطار الدستوري والقانوني للانتخابات وأخرى حول الرقابة على الانتخابات والمعايير الدولية ورقابة المجتمع المدني كآلية لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

لبنان

- ندوة حول «الديمقراطية البرلمانية»، ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، لبنان

نظم مجلس النواب اللبناني في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٠ وبالتعاون مع مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية، ندوة بعنوان «الديمقراطية البرلمانية» حاضر فيها خبراء من جامعة ايسيكس البريطانية ومن الجامعة اللبنانية، وحضرها عدد من موظفي المجلس النيابي وأمناء السر. وتركز النقاش حول دور البرلمان وأنماط التمثيل والمشاركة والدمج والمساءلة واشغال البرلمان كما تم تناول نماذج عن الديمقراطية داخل أنظمة تقاسم السلطة.

- ورشة عمل حول «حكم القانون وحقوق الإنسان في الخدمة البرلمانية»، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠، لبنان

نظم مجلس النواب اللبناني من ١٨ لغاية ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٠ ورشة عمل حول «حكم القانون وحقوق الإنسان في الخدمة البرلمانية»، وذلك بالتعاون مع مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية. شارك في هذه الورشة خبراء من جمعية الحقوقيين الدوليين (بار) ومن وحدة التدقيق في مجلس العموم البريطاني ومحامون أعضاء في

نقابة المحامين في بيروت. كما حضر هذه الورشة مجموعة من موظفي مجلس النواب يمثلون معظم المديريات العامة المعنية بالعمل البرلماني، كأمناء سر اللجان النيابية والأمانة العامة للشؤون الخارجية، والمديرية العامة للدراسات والمعلومات وقسم الترجمة والمعلوماتية.

- ندوة بعنوان «نحو بناء برلمان القرن الواحد والعشرين - تحديات وفرص للبرلمانيين»، ١٩-٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لبنان

نظم مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية ندوة بعنوان «نحو بناء برلمان القرن الواحد والعشرين - تحديات وفرص للبرلمانيين» وذلك يومي ١٩ و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. شارك في هذه الندوة برلمانيون لبنانيون وبريطانيون وعدد من كبار موظفي مجلس النواب.

إطلاق «الشبكة المدنية للرقابة على البرلمانات في العالم العربي»

نظّم مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ورشة عمل إقليمية بعنوان «تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على البرلمانات في العالم العربي» في عمّان في ٢٠ و٢١ آذار/مارس ٢٠١٠ بمشاركة أكثر من خمسين شخصية سياسية وفكرية من ١١ دولة عربية.

استعرض المشاركون على مدى يومين التطوّرات السياسية في كلٍّ من البلدان المشاركة ودور منظمات المجتمع المدني في عمليّة التحوّل نحو الديمقراطية. كما أشاروا إلى تجارب المنظمات في مراقبة البرلمانات وناقشوا أبرز التحديات التي تواجهها على غرار صعوبة الوصول إلى المعلومات والسبل لتخطّيها.

نظراً للخبرات المتفاوتة في المنطقة في مجال الرقابة البرلمانية، شدّد المشاركون على أهميّة تبادل الخبرات والعبَر بهدف تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في الإشراف على أداء البرلمان.

بناءً على توصيات المشاركين بتعزيز التعاون الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني، أُطلقت «الشبكة المدنية للرقابة على البرلمانات في العالم العربي» في نهاية الورشة. ومن شأن الشبكة هذه أن توفر مساحةً لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى في هذا المجال وتنسيق الجهود ما بين منظمات المجتمع المدني في مراقبة البرلمانات في كلّ من البلدان. واقترح المشاركون أنشطةً عدّة للشبكة منها إطلاق موقعها الإلكتروني وإصدار النشرات والدوريات.

تشريعات عربية

٤

سوريا

أقر مجلس الشعب في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠ مشروع قانون العمل الجديد. ينظم القانون العمل في القطاع الخاص في سوريا ويلزم أصحاب العمل بتضمين العمال بالتأمينات الاجتماعية وتوثيق عقود العمل وعدم

قبول الاستقالات المسبقة ومنح العمال زيادة دورية في الرواتب وإعطاء المرأة حق الحصول على إجازة أمومة وزيادة مدد الإجازات السنوية والوفاة والزواج وتأمين الطبابة وتوفير الصحة والسلامة المهنية.

العراق

صوّت مجلس النواب العراقي في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على قانون المنظمات غير الحكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ وذلك بهدف تأمين تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها الذي يكفله الدستور ولغرض تسجيل المنظمات غير الحكومية العراقية وفروع المنظمات غير الحكومية الأجنبية.

نشاطات إقليمية

المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي، ١-٤ آذار/مارس ٢٠١٠، مصر

بدعوة من المجلس الوطني الفلسطيني، ومجلس الشعب المصري، جرت في القاهرة، عاصمة جمهورية مصر العربية، أعمال المؤتمر السادس عشر للاتحاد البرلماني العربي. شاركت في أعمال المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي. كما شارك في أعمال المؤتمر بصفة مراقب ممثلو المنظمات الآتية: جامعة الدول العربية، البرلمان العربي الانتقالي، جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني الإفريقي، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، المجلس الوطني لمشرعي الولايات الأمريكية. هدفت الاجتماعات إلى استعادة التضامن العربي وسبل تعزيزه، إضافة إلى مناقشة الإستراتيجية العربية للنهوض بالتعليم والثقافة والمحافظة على الهوية العربية.

إضـــاءات

الكوتا النسائية في البرلمانات العربية: خطوة نحو معالجة سوء تمثيل المرأة

لقد حقّقت النساء في العالم العربي تقدماً لافتاً خلال العقود الماضية. على سبيل المثال، بلغ تعليم النساء مستويات لم يسبق لها مثيل بعد أن كان هامشياً في بعض أنحاء المنطقة في الماضي. كما أُحرز تقدّمٌ ملحوظ على المستويات الاجتماعية الأخرى. فلقد سجّلت مشاركة النساء في سوق العمل ارتفاعاً ملحوظاً، وتتمتع النساء اليوم بإمكانية وصول أفضل إلى الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى.

إلاّ أن المرأة العربية ما زالت تواجه تحديات أساسية في مجال المشاركة السياسية، وذلك لأسباب عدّة لن نتطرّق لها في هذا المقال. يُظهر الجدول رقم ٢ أن الدول العربية ما زالت متأخرة مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم في ما يخص مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية. لذلك، قرّر عددٌ من البلدان في المنطقة العربية تخصيص كوتا للنساء في الانتخابات البرلمانية لتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة. صحيح أن الكوتا بحدّ ذاتها تتّسم بالتمييز، إلا أن بلداناً عدّة في العالم قد اعتمدتها بهدف تشجيع مشاركة المجموعات المهمشة أو تلك التي لا تتمتّع بتمثيل ملائم في المجالس التشريعية أو تلك التي غالباً ما تعاني الإقصاء. بُذلت جهود حثيثة في خلال العقود الماضية على المستوى الدولي لمعالجة سوء تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار. ففي سنة ١٩٧٩، اعتُمدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تدعو إلى المساواة في المشاركة ما بين النساء والرجال في الحياة العامة. ويشير منهاج عمل بيجينغ لسنة ١٩٩٥ إلى أنه يجب أن تتعهد الحكومات بضمان توازن ما بين الجنسين في هيكليات السلطة وهيئات صنع القرار حتى من خلال اللجوء إلى التمييز الإيجابي عند الضرورة. ومؤخراً شدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على المساواة بين الجنسين ويتمحور الهدف الثالث للألفية حول «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة».

ما زالت المرأة تصادف اليوم حواجز اجتماعية وتقليدية تحول دون مشاركتها في السياسة أو تقيّدها، بخاصةٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لذلك، لا بدّ من اعتبار الكوتا النسائية مجرّد تدابير مؤقّتة تهدف إلى معالجة أثر الحواجز هذه التي تحول دون حصول المرأة على حصّتها من المقاعد، وبالتالي يجب ألا تعتبر أداة تميّزها عن باقي المجتمع.

صدر في مصر بين ١٩٧٩ و١٩٨٦ مرسوم رئاسي يخصص ٣٠ مقعداً برلمانياً للنساء. باستثناء هذه التجربة المصرية التي لم تدم طويلاً، لم تعتمد بلدان المنطقة نظام الكوتا بشكلٍ فعال إلاّ في خلال العقد الماضي. اعتمدت ٦ بلدان نظام الكوتا النسائية في البرلمان، فقامت جيبوتي (٢٠٠٢) ومصر (٢٠٠٩) والأردن (٢٠٠٣) والسودان (٢٠٠٨) بتعديل تشريعاتها لتخصيص عددٍ محددٍ من المقاعد للنساء، فيما فرض العراق (٢٠٠٤) وموريتانيا (٢٠٠٦) كوتا للنساء على القوائم الانتخابية نفسها. من جهة أخرى، قام المغرب بإصلاح القانون الانتخابي واعتماد قائمة وطنية تضمن، بناءً على إتفاق بين الأحزاب السياسية، ١٠٪ من عدد مقاعد مجلس النواب للنساء.

أما لبنان، فلقد راجع القانون الانتخابي قبل الانتخابات التشريعية سنة ٢٠٠٩. ومن التوصيات التي

أصدرتها اللجنة الوطنية لقانون الانتخاب، فرض كوتا نسائية بنسبة ٣٠٪ على القوائم الانتخابية. إلا أن البرلمان اعتمد في نهاية المطاف قانوناً انتخابياً لم يتضمن التوصية هذه التي سقطت تلقائياً.

يتّضح أن مشاركة المرأة تسجّل عامةً مستويات أعلى

وما زالت الشكوك تساور العديد من الأفراد حول تأثير نظام الكوتا النسائية بشكلٍ لافت على مشاركة المرأة في السياسة، على الرغم من أهميته. فنشر الوعي ما بين مختلف قطاعات المجتمع وتشجيع السياسات والمؤسسات الشاملة وتطوير القدرات هي من الخطوات الأساسية لتعزيز دخول المرأة المعترك

في برلمانات البلدان التي اعتمدت الكوتا النسائية، كما يظهر الجدول رقم. لكن لا بدّ من الإشارة إلى أن تونس تسجّل أعلى مستوى مشاركة نسائية في مجلس النواب فيما لم تعتمد نظام الكوتا النسائية.

السياسي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أن تُعتبر أنظمة الكوتا خطوةً أولى على الدرب الطويل لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة.

جدول رقم ١

		الغرفة الوحيدة/ الغرفة السفلى			مجلس الشيوخ		
البلد	تاريخ تبني نظام الكوتا	نوع الكوتا	مجموع المقاعد	المقاعد التي تحتلها النساء	نوع الكوتا	مجموع المقاعد	المقاعد التي تحتلها النساء
الجزائر		لا ينص عليها القانون	٣٨٩	٣٠		١٣٦	٤
البحرين			٤٠	١		٤٠	١٠
جزر القمر			٣٣	١			
جيبوتي	٢٠٠٢	مقاعد مخصصة	٦٥	٩			
مصر	٢٠٠٩	مقاعد مخصصة	٤٤٢	٨		٢٦٤	١٨
العراق	٢٠٠٤	كوتا على القوائم الانتخابية	٣٢٥	٨٢			
الأردن	٢٠٠٣	مقاعد مخصصة	١١٠	٧		٥٥	٧
الكويت			٦٥	٥			
لبنان		لا ينص عليها القانون	١٢٨	٤			
ليبيا			٤٦٨	٣٦			
موريتانيا	٢٠٠٦	كوتا على القوائم الانتخابية	٩٥	٢١	كوتا على القوائم الانتخابية	٥٦	٩
المغرب		لا ينص عليها القانون	٣٢٥	٣٤		٢٧٠	٣
عمان			٨٤	٠		٧٠	١٤
قطر			٣٥	٠			
المملكة العربية السعودية			١٥٠	٠			
الصومال	٢٠٠٨	مقاعد مخصصة	٥٣٩	٣٣			
السودان		مقاعد مخصصة	٤٤٣	٨٠		٥٠	٣
سوريا			٢٥٠	٣١			
تونس		لا ينص عليها القانون	٢١٤	٥٩		١١٢	١٧
الإمارات العربية المتحدة			٤٠	٩			
اليمن			٣٠١	١		١١١	٢

المصدر: مشروع الكوتا

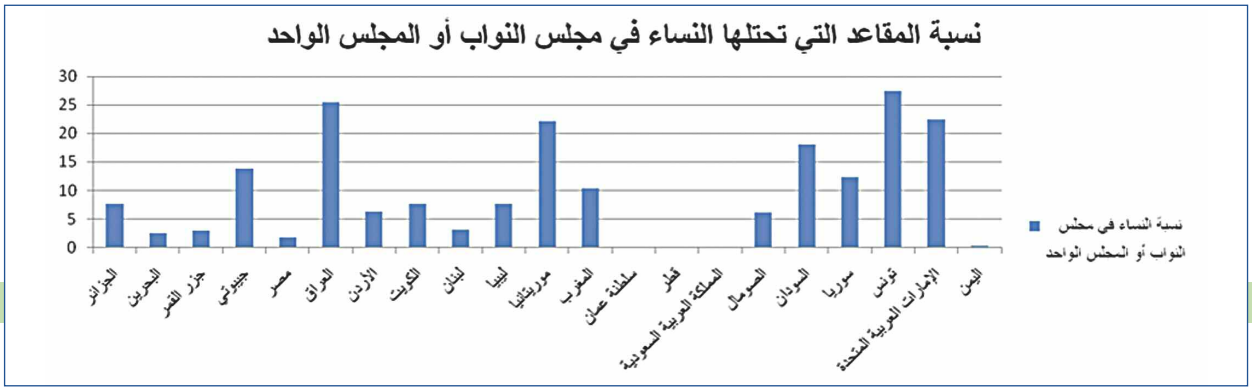

جدول رقم ٢

حصّة المرأة في الجمعيات الوطنية، في كل منطقة من العالم

المنطقة	الغرفة الوحيدة/ الغرفة السفلى	مجلس الشيوخ	المجلسان معاً
بلدان الشمال الأوروبي	٤٢.١٪		
الأمريكيتان	٢٢.٣٪	٢١.٧٪	٢٢.١٪
أوروبا - أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منها بلدان الشمال الأوروبي	٢١.٩٪	١٩.٨٪	٢١.٤٪
أوروبا - أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدون بلدان الشمال الأوروبي	١٩.٩٪	١٩.٨٪	١٩.٩٪
آسيا	١٨.٧٪	١٦.٤٪	١٨.٥٪
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٨.٤٪	٢٠.٤٪	١٨.٨٪
منطقة المحيط الهادئ	١٣.٢٪	٣٢.٦٪	١٥.٣٪
الدول العربية	١٠.١٪	٧.٦٪	٩.٥٪

المصدر: الإتحاد البرلماني الدولي، شباط/فبراير ٢٠١٠.

ورشة عمل حول الأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح: بيروت ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠

عقدت «منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد» بالاشتراك مع «مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية» وفي اطار مشروعهما المشترك «الأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح» ورشة عمل في بيروت يومي ١٨ و١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠. شارك في ورشة العمل برلمانيون وخبراء في مجال الأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح، من الدول العربية التالية: لبنان والكويت وفلسطين والبحرين والأردن واليمن والمغرب والجزائر ومصر.

وفّر الاجتماع فرصة لتقديم الدليل العالمي حول الأخلاقيات والسلوك البرلماني وكيفية استخدامه من قبل البرلمانيين، وناقش المشاركون واقع الأخلاقيات السياسية وتضارب المصالح في الدول العربية المشاركة.

موضوع العدد
انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٠

جرت انتخابات مجلس النواب العراقي في ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ بعد مخاض عسير لتعديل قانون الانتخابات. وبتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ صدر قانون تعديل قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ وصادق مجلس الرئاسة في ١٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٩ على قرار مجلس النواب رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٩ والمتضمن المذكرة التفسيرية لقانون الانتخابات. أدخل القانون الجديد تعديلات عدة أبرزها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى ٣٢٥ مقعداً بعد أن كان المجلس يتألف من ٢٧٥ مقعداً. وتم تخصيص ٣١٠ مقاعد للمحافظات العراقية الـ١٨، في حين خصص ١٥ مقعداً تعويضياً منها ٨ للأقليات كما أكد التعديل على تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب. واشترط التعديل اعتماد قوائم الإحصاء السكاني الذي احتسب في انتخابات عام ٢٠٠٥ والمستند إلى بطاقات الحصص التموينية على أن تضاف إليها نسبة النمو السكاني بمعدل ٢.٨٪ لكل محافظة سنوياً. وأدخل القانون الجديد نظام القائمة المفتوحة ونظام الدوائر المتعددة بحيث قسم العراق إلى دوائر مختلفة بعدد المحافظات كما أقر القانون تصويت العراقيين في الخارج.

تنافس في هذه الانتخابات ٦٢٩٢ مرشحاً ينتمون إلى ٨٦ كياناً سياسياً وائتلافاً. وكانت أبرز التحالفات في هذه الانتخابات:

١. الائتلاف الوطني العراقي
٢. ائتلاف دولة القانون
٣. ائتلاف وحدة العراق
٤. جبهة التوافق العراقية
٥. القائمة العراقية
٦. التحالف الكردستاني

بلغ عدد المراقبين الدوليين والمحليين المسجلين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أكثر من ٧٨,٩٢٦ مراقباً دولياً ومحلياً. فيما بلغ عدد المنظمات الدولية المسجلة ٣٠ منظمة إضافة إلى أكثر من ٣٠٠ منظمة محلية.

التصويت الخاص

أدلى أفراد الجيش والشرطة ونزلاء المستشفيات والسجناء بأصواتهم في عملية تصويت مبكرة جرت يوم ٤ آذار/مارس ٢٠١٠. شاب العملية أعمال عنف وسط اتهامات بإسقاط آلاف الأسماء من القوائم الانتخابية حيث استُهدفت مراكز انتخابية في بغداد وذلك على الرغم من تشديد الإجراءات الأمنية لحماية ٩٥٠ ألف شخص مؤهلين للإدلاء بأصواتهم غالبيتهم من قوى الأمن والجيش الذين بلغ عددهم حوالي ٦٧٠ ألف.

التصويت في الخارج

ضمن استعدادات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإجراء انتخابات مجلس النواب في الخارج، شكل مجلس المفوضين لجنة للإشراف على انتخابات الخارج. ووافقت ١٦ دولة يقيم فيها عراقيون على إجراء انتخابات على أراضيها وفتح مراكز اقتراع لهم. استمر التصويت في الخارج ثلاثة أيام وانتهى بالموعد المحدد للاقتراع داخل العراق أي ٧ آذار/مارس ٢٠١٠. وبلغ مجموع عدد المقترعين في كل دول الخارج ٢٧٢,٠١٦ وتوزعت الأصوات على الدول وفق الجدول التالي:

الدولة	عدد المقترعين	الدولة	عدد المقترعين
سوريا	٤٢,٩٦٥	كندا	١٢,٤٢٨
السويد	٣٦,٩٣١	هولندا	١٢,٣٠٠
أمريكا	٢٧,٧٥٤	استراليا	١٢,٠٦٨
الأردن	٢٤,٧١٧	الدنمرك	٩٣٢٨
إيران	٢٣,٥٥٤	تركيا	٦٣٠٥
ألمانيا	١٩,٤٧٤	مصر	٤٩١٧
بريطانيا	١٧,٨٧٣	لبنان	٣٧٨٧
الإمارات	١٦,٠٣٦	النمسا	١٥٧٩

التصويت داخل العراق

بلغ عدد الناخبين المسجلين ١٩ مليون شخص توزعوا على ١٠ آلاف مركز انتخابي. وبلغ عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم أكثر من ١٢ مليون ناخب أي ما نسبته ٦٢,٤٠٪ وهي أقل من نسبة المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٥ لكنها أعلى من نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية عام ٢٠٠٩. وسجلت محافظة دهوك أعلى نسبة مشاركة حيث بلغت ٨٠٪ وجاءت نسب الاقتراع في المحافظات الـ١٨ كالتالي:

المحافظة	نسبة الاقتراع	المحافظة	نسبة الاقتراع
دهوك	٨٠ ٪	القادسية	٦٢ ٪
أربيل	٧٦ ٪	الأنبار	٦١ ٪
السليمانية	٧٣ ٪	النجف	٦١ ٪
كركوك	٧٣ ٪	المثنى	٦١ ٪
صلاح الدين	٧٣ ٪	واسط	٦٠ ٪
نينوى	٦٦ ٪	ذي قار	٦٠ ٪
بابل	٦٣ ٪	البصرة	٥٧ ٪
كربلاء	٦٢ ٪	بغداد	٥٣ ٪
ديالى	٦٢ ٪	ميسان	٥٠ ٪

مشاركة المرأة

ترشحت ١٨١٥ امرأة للانتخابات وفازت بـ٨٢ مقعد في مجلس النواب في جميع الدوائر الانتخابية في العراق بينما كان عدد النساء في مجلس النواب السابق ٧٠. حصلت ٢١ مرشحة على الأصوات اللازمة للوصول إلى العتبة الانتخابية دون الاستعانة بما يعرف بالكوتا النسائية فيما حصلت ٦١ امرأة أخرى على مقاعد في مجلس النواب بموجب الكوتا النسائية الذي يفرض أن تكون النساء ربع عدد أعضاء المجلس. وحصدت قائمة العراقية أعلى عدد من بين الفائزات، حيث بلغ عددهن ٢٥، تليها ائتلاف دولة القانون بـ٢٣، ومن ثم الائتلاف الوطني العراقي بـ١٩، والتحالف الكردستاني بـ١٢، وقائمة التغيير بـ٢، وأخيراً قائمة الرافدين فائزة واحدة.

نتائج الانتخابات

وفق النتائج النهائية التي أعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠ حصل ائتلاف العراقية على المرتبة الأولى بحصوله على ٨٩ مقعداً أضيف إليها مقعدان تعويضيان ليكون عدد مقاعد العراقية ٩١ مقعداً، وجاء ائتلاف دولة القانون في المرتبة الثانية بحصوله على ٨٧ مقعداً، أضيف لها مقعدان تعويضيان ليكون عدد مقاعد دولة القانون ٨٩ مقعداً فيما جاء الائتلاف الوطني العراقي بالترتيب الثالث بحصوله على ٧٠ مقعداً من ضمنها مقعدان تعويضيان حصل التحالف الكردستاني على ٤٣ مقعداً من ضمنها مقعد تعويضي واحد. وفي محافظات كردستان حصلت قائمة التغيير على ٨ مقاعد وحصل الاتحاد الإسلامي الكردستاني على ٤ مقاعد فيما حصلت الجماعة الإسلامية الكردستانية على مقعدين. وحصلت قائمة التوافق في محافظات الأنبار ونينوى وبغداد على ٦ مقاعد بينما حصل ائتلاف وحدة العراق على أربعة مقاعد عن محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار.

وفي مقاعد الأقليات كانت حصة المكون المسيحي ٥ مقاعد ذهب ٣ منها إلى قائمة الرافدين فيما كان المقعدان الباقيان من حصة المجلس الشعبي الكلداني السرياني الأشوري. وحصلت الحركة الايزيدية من أجل الإصلاح على مقعد واحد مخصص للمكون الايزيدي كما حصل كل من المكون الشبكي والمكون الصابئي على مقعد واحد.

القائمة/الائتلاف	عدد المقاعد
ائتلاف العراقية	٩١
ائتلاف دولة القانون	٨٩
الائتلاف الوطني العراقي	٧٠
التحالف الكردستاني	٤٣
قائمة التغيير	٨
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	٤
الجماعة الإسلامية الكردستانية	٢
قائمة التوافق	٦
ائتلاف وحدة العراق	٤

المصادر:
- موقع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- موقع الجزيرة
- موقع جريدة النهار اللبنانية
- وكالات إخبارية

مساهمات برلمانية

البرلمان العراقي والتنمية الاقتصادية

د. عامرة البلداوي،
عضو سابق في اللجنة الاقتصادية
في مجلس النواب العراقي

مقدمة

منذ عام ٢٠٠٦ بداية أعمال مجلس النواب العراقي الحالي وإلى يومنا هذا وما تزال أولويات العراق هي استتباب الأمن ومكافحة الإرهاب فضلاً عن الاهتمام المتزايد بترسيخ الوحدة الوطنية والمصالحة وتثبيت النظام السياسي الجديد.

وفي ظل التحديات الخطيرة التي مر بها العراق خلال السنوات الأربع لهذا المجلس النيابي لم يكن الاقتصاد والتنمية ذات أولوية مهمة في تشريعات مجلس النواب ومشاركات أعضاءه أو في تقييم النشاط الاقتصادي للدولة أو في اللجان الوطنية المشكلة لتنمية القطاعات المختلفة. ولكن وعلى الرغم من انشغالات المجلس بالناحية السياسية والأمنية، فقد أنجزت تشريعات تعبد الطريق نحو اقتصاد السوق وآلياته وهي على قلتها إلا أنها ذات أهمية كبيرة تستحق الوقوف عندها وبيان أهميتها وتحليلها. ويمكن تصنيف الفعاليات التشريعية في هذا المجال إلى الآتي:

- تشريعات في مجال الاستثمار

لقد افتقدت تشريعات الدولة العراقية إلى قانون حديث للاستثمار حيث كان هناك قانون الاستثمار العربي الذي لم يشرع إلا عام ٢٠٠٢ والذي يسمح للمستثمرين العرب فقط بفرص الاستثمار في العراق كما أنه يضع الضوابط المتشددة والتي أصبحت لا تتناسب مع الامتيازات التي تقدمها قوانين الاستثمار في المنطقة للمستثمرين. ولذا فقد كان من أولويات اللجنة الاقتصادية السعي في تشريع قانون للاستثمار عام يمنح امتيازات وحقوق للعراقي والأجنبي.

- قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦:

وأهم ما جاء في هذا القانون: ١- إنشاء الهيئة الوطنية للاستثمار التي تعنى بوضع السياسة الاستثمارية ووضع الخريطة الاستثمارية للعراق فضلاً عن إنشاء هيئات محلية للأقاليم والمحافظات؛ ٢- بيان التسهيلات والامتيازات والإعفاءات المقدمة للمستثمرين؛ ٣ - بيان الالتزامات على المستثمرين.

وقد كان لهذا القانون أهمية كبيرة في بدء بناء بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار وبالرغم من أن هذا القانون لم يكن سبباً كافياً في فتح باب الاستثمار إلا أن ما جاء بعد ذلك وخصوصاً خلال السنتين الأخيرتين من مؤتمرات لتشجيع الاستثمار داخل العراق وخارجه

والتعرف على مشاكل المستثمرين وسير عجلة الاستثمار في المحافظات بين أهمية تعديل القانون بإضافة وتعديل بعض المواد والفقرات فضلاً عن تقديم امتيازات جديدة أخرى للمستثمرين إلا أنه مازال هناك عدد من القوانين الداعمة للاستثمار والساندة لهذا القانون لابد من تعديلها لإكمال البيئة التشريعية مثل تشريعات تتعلق بالجمارك والشركات والضرائب والمصارف وغيرها.

- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٧:

وفي نفس الإطار فقد شرع البرلمان هذا القانون بهدف تشجيع القطاع الخاص وتحريك الاستثمار للمشاركة في التنمية الاقتصادية وبناء قاعدة صناعية من خلال الدخول في نشاط تصفية النفط الخام. ومن أهم ما حققه بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي، هو إلزام الشركات المستثمرة بتشغيل عمالة عراقية بما لا يقل عن ٧٥٪ من مجموع العاملين فيها لامتصاص البطالة وتوفير فرص عمل جديدة في شركات استثمارية.

- قانون انضمام العراق إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MEGA) رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٧:

وفي نفس الإطار وباتجاه تشجيع الاستثمار شرّع البرلمان هذا القانون ليفسح المجال لخلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين بما تضمنه هذه الوكالة وللدول الأعضاء المنضمين إليها بما يعزز فرص التنمية.

قوانين اقتصادية للمنتج والمستهلك

وردت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب حزمة من مشاريع قوانين اقتصادية مهمة للمنتج والمستهلك والسوق خاصة وأن العراق يمهد لدخوله في منظمة التجارة العالمية وهو حالياً بصفه مراقب ويواصل مفاوضاته بشأن الدخول التي من متطلباتها تكييفه للتشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بما يتلاءم والاتفاقيات الدولية. ومن هذه التشريعات:

- قانون حماية المستهلك:

الذي تم تشريعه مؤخراً وهو سيؤسس إلى ثقافة جديدة يكون للمستهلكين فيها قرارهم المؤثر في السوق وليس على حساب العرض والطلب فقط بل على أساس النوعية والجودة وخدمات أفضل. وأهم ما في القانون إنشاء مجلس حماية المستهلك الذي يقع على عاتقه وضع السياسات والبرامج الكفيلة بحماية المستهلك والاهتمام بشكاوى المستهلكين والتحقيق فيها من خلال لجانه واتخاذ القرارات بشأنها والعمل على ضمان حقوق المستهلكين والتعريف بها وحمايتها من الممارسات غير المشروعة ورفع مستوى الوعي الاستهلاكي ويعمل على التعاون مع جمعيات حماية المستهلك والتعريف بها وهي جمعيات أنشئت حديثاً في العراق وبحاجة للدعم وتوضيح المهام.

- قانون حماية المنتجات العراقية:

من نتائج التحول إلى اقتصاد السوق فتح الباب أمام استيراد السلع وفي الوقت الذي يرغب العراق بهذا التحول، إلا أن ذلك لا بد أن يحصل بما لا يضر بالمنتوج المحلي والصناعة الوطنية والقطاع الخاص المحلي. وتعاني منتجاتنا الوطنية حالياً من الكساد بسبب دخول بضائع مشابهة من مناشىء مختلفة وبأسعار أقل من سعر المنتوج المحلي وذلك عادة ما يحصل نتيجة دعم الدول لبعض منتجاتها فتكون رخيصة الثمن وتصدّر إلى الخارج بأسعار زهيدة يتهافت عليها المستهلك باعتبارها بضائع مستوردة إلا أنها قد لا تكون بالنوعية المطلوبة. ويحق للدول أن تضع معايير وضوابط على استيراد بعض البضائع التي تنتج

محلياً بما لا يشكل تهديداً وإضعافاً لتنافسية المنتوج المحلي. كما يتعرض العراق لسياسة الإغراق من الدول المجاورة بسبب سياسة الانفتاح في الاستيراد. إن قانون حماية المنتجات العراقية يحدد آليات حماية المنتجات والصناعة العراقية من الممارسات الضارة المتمثلة بالإغراق والزيادات غير المبررة من الواردات للسوق العراقية ودعم الدول لمنتجاتها الموردة إلى العراق. وهذا ما يعمل به عالمياً، فقد قامت الصين مؤخراً باتخاذ إجراءات احترازية تتضمن فرض رسوم حماية متفاوتة على توريد مادة الميثانول من المملكة العربية السعودية وماليزيا واندونيسيا ونيوزيلندا لإغراق أسواقها بها مما قد يسبب خسائر لمنتجين محليين وفي ذات الوقت فإن السعودية بادرت إلى اتخاذ موقف مشابه تجاه بضائع صينية منافسة ضمن سياسة المعاملة بالمثل.

إن ما يوفره هذا القانون من ممارسات تساهم في توفير بيئة لبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية يجعله من أهم القوانين التي تم التصويت عليها في البرلمان قبل نهاية مدته التشريعية.

• قانون التعرفة الجمركية:

وهو قانون حديث وبتشريعه تم إلغاء قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٥ وقوانين أخرى وضعتها سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة مثل قانون تحرير التجارة لسنة ٢٠٠٤ الذي من خلاله رفعت جميع الرسوم عن البضائع الواردة إلى العراق في الوقت الذي أصبحت الصناعة المحلية شبه متوقفة أو لا يمكنها منافسة غزو البضائع الأجنبية التي تدخل العراق دون رسوم أو مواصفات أو أي محددات مما أضر ببعض الصناعات الرابحة والمهمة في العراق وكانت سبباً في هروب القطاع الخاص العراقي ورؤوس الأموال العراقية. كما أن هذا القانون قد تم صياغته بما ينسجم مع متطلبات الدخول في منظمة التجارة العالمية من حيث تنظيم جداول الرسوم الجمركية حسب نظام دولي شائع الاستخدام وهو النظام العالمي المنسق. لقد حرص البرلمان العراقي على التصويت على هذا القانون المهم ضمن دورته التشريعية الأخيرة.

• قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار:

لأول مرة يشرّع في العراق قانون لتشجيع المنافسة في مجال الأنشطة التجارية وحسب آليات السوق ومنع الممارسات الاحتكارية وقد يكون العراق سادس دولة عربية تشرّع قانون لهذا الغرض الذي على أساسه سيتم تشكيل مجلس للتنافسية ومنع الاحتكار. إن نشر ثقافة المنافسة وحمايتها وتشجيعها ووضع قواعد لها ومنع احتكار السلع والخدمات مما يسبب الأضرار بالمستهلكين هي من مهمات مجلس النواب، ومن المتوقع أن يؤدي تشريع هذا القانون إلى تشجيع القطاع الخاص وإنتاجيته ورفع نسبة مساهماته في الناتج الإجمالي المحلي وتحسين جودة البضائع وتخفيض الكلفة والأسعار وفي ذلك دعم للاقتصاد الوطني.

مشاركة أعضاء البرلمان العراقي في لجان لها علاقة بالتنمية

في زحام المهمات وتزاحم الشأن الاقتصادي مع الشؤون الأخرى المهمة في العراق فإن هناك العديد من الخطط التنموية الموجهة نحو قطاعات وشرائح خاصة يجري انجازها حالياً وكان لمجلس النواب العراقي بلجانه المختلفة اهتماماً ومشاركة وحضور فاعل ومنها إستراتيجية التنمية للشباب، وخطة التنمية الخمسية للدولة وإستراتيجية التخفيف من الفقر واللجنة العليا للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. ولعل أهم ما أنجز من هذه الخطط هو إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق التي بيّنت من خلال مراحل انجازها نسبة الفقراء في العراق

وفجوة الفقر. كما أعدت الإستراتيجية ومن خلال منهجية الإطار المنطقي لبنائها ستة محاور للارتقاء بواقع الفقراء في العراق وهي: توفير دخل أعلى من العمل للفقراء؛ تحسين أوضاعهم الصحية والتعليمية؛ وتوفير بيئة وواقع سكن أفضل مع توفير حماية اجتماعية فعالة لهم. وقد شارك في اللجنة العليا لبناء إستراتيجية التخفيف من الفقر ممثلين عن معظم المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و٣ من أعضاء مجلس النواب من اللجنة الاقتصادية واللجنة المالية ولجنة التربية والتعليم. من المؤمل أن ينجز من خلال هذه الإستراتيجية، التي تمت بالتعاون بين العراق والبنك الدولي، العديد من المشاريع الموجهة للفقراء.

قوانين الموازنة العامة والاستثمار الحكومي

في غياب خطط اقتصادية متوسطة وبعيدة المدى فإن الموازنة العامة للدولة التي تناقش وتقر سنوياً في مجلس النواب تعد خطة تنمية سنوية تكرس فيها الدولة إيراداتها لتثبيت ودعم الأولويات. تتألف الموازنة العامة من جزأين أساسيين هما الإيرادات والنفقات (المصروفات). وتتكون النفقات من جزأين: نفقات جارية (تشغيلية) تتضمن الأجور والرواتب وما ينفق على شراء الموجودات والصيانة وغيرها، أما الجزء الثاني من النفقات فهي الاستثمارية والتي يعول عليها في مجال تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات.

ومع تغير النظام باتجاه اللامركزية وإعطاء المحافظات صلاحيات إدارية ومالية واسعة حسب قانون المحافظات، فإن قوانين الموازنة توزع التخصيصات الاستثمارية إلى جزأين الأول للاستثمار الحكومي الذي تنهض به وزارات الدولة التي تعمل على إنفاق تلك المخصصات في تنفيذ مشاريع استثمارية في المحافظات، أما الجزء الثاني فهو تخصيصات تنمية الأقاليم والمحافظات التي تعد جزء من النفقات الاستثمارية يتم تقسيمها على المحافظات حسب عدد سكانها بعد استقطاع ١٧٪ حصة إقليم كردستان.

إن مجلس النواب وخاصة اللجنتين ذات العلاقة (المالية والاقتصادية) تعملان على دراسة قانون الموازنة العامة سنوياً وتقدمان تقريريهما ومقترحاتهما باتجاه تعزيز تخصيصات بعض القطاعات حسب الدراسة والمتابعة مع الجهات التنفيذية[١]. وقد مرت قوانين الموازنة على مدى السنوات الأربع بجدل كبير ونقاش يصل أحياناً إلى تأخير إقرار الموازنة عدة أشهر. إلا أن المجلس يزداد في كل عام ومن خلال اللجنتين المعنيتين خبرةً في دراسة الموازنة ونضجاً في اتخاذ القرار ومعرفة بوسائل الضغط على الحكومة باتجاه التغيير والإصلاح.

إن مسؤولية مجلس النواب في التصويت على الموازنة من أهم أدوار المجلس باتجاه التنمية الاقتصادية إذا علمنا أن معدل ٩٠٪ من إيرادات الموازنة تأتي من إيرادات بيع النفط الخام وأن هذه الإيرادات هي التي تمول مشاريع العراق الإستراتيجية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

١. وقد وضح الدستور العراقي دور المجلس من خلال الفقرة ثانياً من المادة -٦٢- بإجراء المناقلة بين أبواب وفصول الموازنة وتخفيضها أو زيادتها.

نشاطات دولية

المؤتمر الدولي حول وضع معايير المقارنة والتقييم الذاتي للبرلمانات الديمقراطية
من ٢ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠١٠، باريس

نظّم معهد البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي «المؤتمر الدولي حول وضع معايير المقارنة والتقييم الذاتي للبرلمانات الديمقراطية» بالتعاون مع وزارة الخارجية الفرنسية ومكتب البرلمان الأوروبي لتعزيز الديمقراطية البرلمانية والإتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية والرابطة البرلمانية للكومنولث والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية.

حضر المؤتمر، الذي استضافه معهد البنك الدولي، البرلمانيّون والممارسون من أنحاء العالم كافّة. تعرّف المشاركون في المؤتمر إلى أهم معايير المقارنة للبرلمانات الديمقراطية وأطر التقييم الذاتي التي وضعتها مختلف المنظمات البرلمانية، كما ناقشوا المواضيع المتّفق عليها الناتجة من العمل على أدوات وضع معايير المقارنة والتقييم الذاتي. بعد ذلك، عرض المشاركون التجارب الإقليمية وعدداً من دراسات الحالات الوطنية من بلدانٍ اختبرت أدوات التقييم الذاتي وناقشوها. وركّزوا أيضاً على دور أطر معايير المقارنة والتقييم الذاتي في توجيه ممارسي التنمية البرلمانية والجهات المانحة لتحسين نوعية برامج الدعم.

شكّل المؤتمر هذا فرصةً سانحة لإطلاق بوابة «أغورا» وهي مركز المعرفة للتنمية البرلمانية.

الجمعية العامة الـ ١٢٢ للاتحاد البرلماني الدولي

عقد الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعه الـ ١٢٢ للجمعية العامة في بانكوك بين ٢٧ آذار/مارس و ١ نيسان /أبريل بمشاركة أكثر من ٦٠٠ برلماني من ١٢٤ دولة. صدر عن الاجتماع أربعة قرارات أساسية حول مواضيع طارئة: الكفاح العالمي ضد الجريمة المنظمة والإرهاب؛ التضامن الدولي مع هايتي والشيلي؛ تعزيز التعاون الجنوبي-الجنوبي والتعاون الثلاثي لتحقيق الأهداف الألفية للتنمية؛ مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية. وركزت هذه القرارات على دور البرلمان في مواجهة هذه المسائل.

«المحافظة على الانتعاش الاقتصادي في العالم»
١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، باريس

نظّمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي محاضرةً رفيعة المستوى بعنوان «المحافظة على الانتعاش الاقتصادي في العالم» في باريس في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ حضرها برلمانيّون من أكثر من ٤٠ بلداً.

ركّزت النقاشات على كيفية المحافظة على الانتعاش الاقتصادي في العالم إثر الأزمة المالية التي طالت البلدان المتقدّمة والبلدان النامية على حدٍ سواء. شملت المواضيع المطروحة معالجة أثر الأزمة على المجتمع، وتحقيق النمو المراعي للبيئة، والشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص.

أنشطتنا

بناء المعرفة

نحو تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية. اجتماع مركّز لمجموعة العمل

في إطار عملها نحو تعزيز قدرات البرلمانات العربية وأعضائها، أطلقت مبادرة التنمية البرلمانية في المنطقة العربية مجموعة عمل جديدة حول تعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية. تهدف هذه المجموعة إلى مراجعة الإطار القانوني والصلاحيات الرقابية للبرلمانات المكرّسة في الدستور وفي الأنظمة الداخلية وفي غيرها من النصوص القانونية ذات الصلة، لتحديد نقاط القوة والضعف في الإطار القانوني، واستكشاف مجالات الإصلاح. كما ستنظر في إمكانات البرلمانات العربية على المستوى الرقابي، تماماً كما هي ملحوظة في الدستور والقواعد المرعية الإجراء، وستبحث في أهليّتها القانونية للإشراف على عمل الحكومات ومساءلتها على السياسات التي تتّبعها وتضعها موضع التنفيذ.

انطلاقاً من توصيات المشاركين خلال الاجتماع الأول لمجموعة العمل الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في بيروت، نظمت المبادرة اجتماعاً مركّزاً ضم نخبة من الخبراء من الأردن والأرض الفلسطينية المحتلة والعراق والمغرب ولبنان واليمن. عمل المشاركون خلال يومين من النقاش المكثّف على تحديد الممارسات الجيدة واستخلاص مبادئ عامة تساعد البرلمانيين على تطوير الأنظمة الداخلية بهدف تعزيز دورهم الرقابي. كما وفّر هذا اللقاء فرصة لمناقشة مسودة الدراسة الإقليمية المقارنة حول الدور الرقابي للمجالس العليا في الدول العربية.

سيتم تقديم ومناقشة المبادئ العامة في اجتماع إقليمي لمجموعة العمل والذي سوف يعقد في حزيران/يونيو ٢٠١٠ بمشاركة عدد من أعضاء وكبار موظفي البرلمانات العربية. سيهدف الاجتماع الإقليمي الثاني لمجموعة العمل إلى بناء التوافق حول المبادئ العامة وتبنيها كمعايير إقليمية تساهم في دفع عملية الإصلاح لتعزيز الدور الرقابي للبرلمانات العربية.

إطلاق بوابة «أغورا»

في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، أُطلقت بوابة «أغورا» للتنمية البرلمانية بحضور أكثر من ١٥٠ مشاركاً من برلمانيين ومندوبي المنظمات الدولية وممثلي الجمعيات البرلمانية في مقرّ البرلمان في باريس، وهي المنصّة الافتراضية الأولى لتبادل المعرفة حول التنمية البرلمانية.

إن بوابة «أغورا» مركز مرجعي لتبادل المعرفة حول التنمية البرلمانية تتوجّه إلى البرلمانيين والعاملين ضمن البرلمانات والجهات المانحة والممارسين والجامعيين والمجتمع المدني والإعلام.

تسعى البوابة إلى تعزيز المعرفة والمعلومات والخبرة والممارسات الفضلى وتشجيع التعاون بين مجتمع التنمية البرلمانية في العالم. كما تسعى إلى ترشيد أنشطة التنمية البرلمانية والمدافعة عن التنمية البرلمانية حول العالم.

يوفّر الجزء المفتوح أمام الجمهور المعلومات الشاملة حول التنمية البرلمانية فيما تقدّم المنصّة الخاصة بالأعضاء المسجلّين مساحةً افتراضية للّقاء. إن البوابة متوفرة حالياً باللغتين الإنكليزية والفرنسية وسوف تتوفّر قريباً بالإسبانية والعربية والروسية.

إصدار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توصية حول مبادئ الشفافية والنزاهة في ممارسة الضغط

في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، وافق مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على توصية حول مبادئ الشفافية والنزاهة في ممارسة الضغط. تهدف هذه المبادئ إلى توجيه صانعي السياسات في السلطتين التنفيذية والتشريعية لتعزيز مبادئ الحكم الرشيد في ممارسة الضغط.